الفصل الأول

الجغرافيا الاقتصادية
نشأتها وماهيتها و مناهجها

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

الجغرافيا الاقتصادية
نشأتها وماهيتها ومناهجها

مقدمة

يتسم مجال البحث الجغرافى بالاتساع الكبير فهو يدرس سطح الأرض باعتباره ميدان الحياة البشرية وما عليه من ظاهرات طبيعية وبشرية.

وقد أصبح للجغرافيا طبيعية مزدوجة Dualism فهى تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما: الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية، وينقسم كل منهما إلى العديد من الفروع العملية للجغرافيا يختص كل منها بدراسة الظاهرات المتصلة بمجاله فى علاقتها بالإنسان أو بالبيئة كل حسب تخصصه.

وتهتم الجغرافيا الطبيعية بدراسة البيئة الطبيعية بعناصرها المختلفة وهى: الماء والهواء والصخور والتضاريس والمناخ والنبات والحيوان، أو بعبارة أخرى الظاهرات التى لا دخل للإنسان فيها.

أما الجغرافيا البشرية فهى تتناول دراسة الإنسان من حيث توزيعه والعوامل المؤثرة فى هذا التوزيع، فضلا عن دراسة النمو السكانى والكثافة السكانية وعلاقته بالبيئة من حيث استغلال مواردها فى إشباع حاجاته عن طريق الزراعة والصناعة والتجارة. وكذلك يتعامل الإنسان مع بيئته فى اختيار مواقع السكن الخاص به فى المدن أو القرى، وفى الحصول على كل موارده.

كما نتعرض لدراسة وسائل النقل والمواصلات بأنواعها المختلفة.

obeikandi.com

أولًا: تطور الجغرافيا الاقتصادية ونشأتها

كان الجغرافيون منذ بداية عصر النهضة يركزون على الناحية النفعية للجغرافيا، وكان معنى هذا الاهتمام بعملية الإنتاج والتجارة والنقل ولم تكن هذه الدراسات قد سميت باسم الجغرافيا الاقتصادية. ثم جاء كارل ريتر Carl Ritter ودرس ما سماه جغرافية الإنتاج Geography of production وذلك فى القرن التاسع عشر.

وقد ظهر تعبير الجغرافيا الاقتصادية Economic Geography لأول مرة عام ١٨٨٢ على يد العالم الألمانى جوتز Gotz تمييزًا لها عن الجغرافيا التجارية Commercial Geography التى شاعت فى القرن التاسع عشر والتى أهتم بها بعض الكتاب مثل ريتر Ritter وتشيزولم Chisholm حيث أهتم هؤلاء الكتاب بدارسة إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية فى العالم وتجارتها الدولية متتبعين منهجا إحصائيًا يعتمد على الوصف دون الاهتمام بالعوامل الجغرافية المؤثرة فى الإنتاج والتسويق.

أما الجغرافيا الاقتصادية التى وضع جوتز أسسها فقد اهتمت بالسببية Causality، لإظهار المؤثرات الإقليمية المباشرة على إنتاج السلع[1] ثم تلى ذلك الربط بين الحرف المتعددة والبيئة الطبيعية بما تحتويه من ثروات مختلفة وإيجاد العلاقة المتبادلة بينهما.

وقد ظهر أول بحث يستخدم اصطلاح جغرافيا اقتصادية فى الولايات المتحدة عام ١٨٨٨، ودخلت الجغرافيا الاقتصادية كمقرر علمى أكاديمى بجامعات الولايات المتحدة ١٨٩٣. وكتب ألين سميث Smith, A. كتابًا بعنوان الجغرافيا الاقتصادية Economic Geography عام ١٩٠٠م.

وكانت الحرب العالمية الأولى دافعًا قويًا لتطور هذا العلم الوليد الذى أصبح عليه أن يقدم البيانات والمعلومات والخرائط والأشكال عن مصادر الموارد الغذائية والخامات فى العالم، ولفهم المشاكل الاقتصادية بالمناطق المختلفة وصار هدفه علم أكاديمى، وقويت أركانه فى بداية العشرينيات من القرن العشرين. وظهرت أول

(1) Wooldridge, S., & Gordon, E, the spirit and purpose of Geography, London 1952, p. 104.

مجلة عملية له باللغات الأجنبية فى الولايات المتحدة سنة ١٩٢٥ تحمل عنوان الجغرافيا الاقتصادية Economic Geography [١].

وركزت الجغرافيا الاقتصادية بدرجة أساسية على دراسة الإنتاج أكثر منها على الاستهلاك، ولم يتم تحديد جغرافية الاستهلاك بوضوح حتى عام ١٩٢٩. وكان تركيز الجغرافيا الاقتصادية فى بداية عهدها على الإنتاج الأولى وبشكل أقل على الإنتاج الثانوى.

ولما شاعت النماذج النظرية الاقتصادية للعلماء الألمان بعد ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية (ثيونن ١٨٢٦، فيبر ١٩٢٩، كريستلر ١٩٣٣، لوش ١٩٣٩) اتجهت الجغرافيا الاقتصادية للاستعانة بها. وبذلك تم وضع إطار عام لجغرافية اقتصادية جديدة أصولية الطابع، تسعى لتحليل أنماط التوطن للأنشطة الاقتصادية وديناميكات هذه الأنشطة. وظلت الجغرافيا الاقتصادية لأكثر من عقدين من الزمان حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين قائمة على الجمع بين الأساليب الكمية، والروح النظرية التى بثها فيها العلماء الألمان وفى تلك الفترة ركزت الجغرافيا الاقتصادية على الاهتمام بالنشاط الصناعى.

ثانيًا: مفهوم الجغرافيا الاقتصادية وتعريفها

اختلف الجغرافيون فيما بينهم لوضع تعريف محدد للجغرافيا الاقتصادية، فضلًا عن تحديد أهم المجالات التى تتناولها.

تعد الجغرافيا الاقتصادية أحد فروع الجغرافيا البشرية، وليس من قبيل المبالغة أن نقول أنها أهمها على الإطلاق فهى أكثرها حيوية وتعددا فى مصادرها وأوسعها مجالًا وأكثرها نفعًا.

والجغرافيا الاقتصادية هى علم حيوى بل إن موضوعاتها تعد أكثر الموضوعات الجغرافية ديناميكية لتغير معلوماتها باستمرار هذه المعلومات تتعلق بأنشطة الإنسان

(١) محمد محمود الديب: هذه الجغرافيا الاقتصادية، مستجداتها ـ تطورها ـ ماهيتها ـ مغزاها ـ محتواها ـ أهدافها ـ مناهج بحثها، المجلة الجغرافية العربية، العدد ٣٨، السنة ٣٣، الجزء الثانى، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ٢٠٠١، ص ٢٠١.

المرتبطة بإنتاج وتبادل وتوزيع واستهلاك السلع المختلفة، لذا يتابع هذا العلم كل تغير يطرأ على حاجات الإنسان وتعدد هذه الحاجات فيلاحظ تطور علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية، ومن الطبيعى أن تتباين هذه العلاقة من مكان لآخر على سطح الأرض تبعًا لمدى تقدم الإنسان الحضارى.

وقد اختلف الجغرافيون فى وضع تعريف محدد للجغرافيا الاقتصادية فضلًا عن تحديد أهم المجالات التى تتناولها.

فالجغرافيا الاقتصادية تعرف بأنها العلم الذى يدرس الاختلاف الإقليمى أو المكانى لسطح الأرض فيما يختص بأوجه الأنشطة الاقتصادية المختلفة التى يمارسها الإنسان والمتعلقة بإنتاج وتبادل واستهلاك الثروة.

ويفسر اصطلاح الجغرافيا الاقتصادية كغيره من الاصطلاحات من ذلك تعريفها بالآتى[1]:

١ ـ تتناول الأسس النظرية لتوزيع العمليات الاقتصادية فى منطقة معينة.

٢ ـ تحليل توزيع أشكال أو أنماط الحياة الاقتصادية.

٣ ـ تهتم بتأثير البيئة العضوية وغير العضوية على الأنشطة الاقتصادية للإنسان.

٤ ـ تهتم بالتشابه والاختلاف من مكان إلى آخر فى الطريقة التى يكتسب بها الناس عيشتهم، ويهتم الجغرافى الاقتصادى بالعمليات التى تحدث فى أماكن خاصة والتى تشكلها الظاهرات التى ترتبط بها.

٥ ـ هى ذلك الفرع من فروع الجغرافيا التى يتناول إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك الثروة ودراسة العوامل الاقتصادية التى تؤثر فى الاختلافات المكانية لسطح الأرض.

ويعرف جونز Jhones, G وداركن ولد Darkenwold, G الجغرافيا الاقتصادية بأنها: «تدرس العلاقة بين عناصر البيئة الطبيعية والأحوال الاقتصادية وبين الحرف المختلفة، كما تحاول تفسير أسباب تخصص مناطق محددة فى إنتاج سلع معينة»[2].

---

(١) محمد مرسى الحريرى: الوجيز فى الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨، ص ص ٩ ـ ١٠.

(2) Jhones, G., & Darkenwold, G., Economic Geography, N.Y. 1950, p. 7

كما يعرف شو Show, E الجغرافيا الاقتصادية بأنها: «تدرس المشاكل التى تعترض كفاح الإنسان من أجل الحياة وتوزيع الموارد والأنشطة الاقتصادية».

أما هانتنجتون Huntington فيعرف الجغرافيا الاقتصادية بأنها: «تبحث فى توزيع جميع أنواع السلع والموارد والأنشطة الاقتصادية للسكان والتى تمثل الوسائل الأساسية فى الحصول على العيش Living».

ويعرف الديب الجغرافيا الاقتصادية بأنها: «دراسة الظاهرات الاقتصادية المختلفة على سطح الأرض ثم تحليلها لمعرفة خصائصها، والوقوف على التوزيع الجغرافى لها، وإدراك العلاقات المتبادلة بين الظاهرات الاقتصادية وعناصر البيئة الطبيعية والبشرية».

ويعرف جاد الجغرافيا الاقتصادية بأنها: «العلم الذى يدرس الاختلاف الإقليمى أو المكانى لسطح الأرض فيما يختص بأوجه الأنشطة الاقتصادية المختلفة التى يمارسها الإنسان».

أما ألكسندر Alexander, J فيحدد مجال الجغرافيا الاقتصادية فى: «دراسة تباين أنشطة الإنسان المختلفة على سطح الأرض والمتعلقة بإنتاج وتبادل واستهلاك الثروة»[١].

كما يعرف هارتسهورن Hartshorne, R الجغرافيا الاقتصادية بأنها: «العلم الذى يتناول دراسة العلاقات المتبادلة بين الظاهرات الطبيعية والأشكال الاقتصادية».

ويعرف روبنسون Robinson الجغرافيا الاقتصادية بأنها: «ذلك الفرع من فروع الجغرافيا الذى يرتبط بطرق ومشاكل معيشة الإنسان. كما تتضمن الجغرافيا الاقتصادية دراسة العلاقة بين ظروف الإنتاج والظروف الطبيعية، ولهذا كانت دراسة البيئة الطبيعية وعناصرها من تضاريس ومناخ ونبات ذات أهمية كبرى فى معالجة موضوعات الجغرافيا الاقتصادية»[٢].

---

(١) أنوع عبد الغنى العقاد، محمد عبد الحميد الحمادى: الجغرافيا الاقتصادية، الجزء الأول، الموارد الزراعية والحيوانية، دار المرخ، الرياض، ١٩٨٥، ص٣.

(٢) فيليب رفله: الجغرافيا الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧، ص٢٦.

obeikandl.com

ثالثًا: علاقة الجغرافيا الاقتصادية بالعلوم الأخرى

تعد الجغرافيا الاقتصادية أكثر فروع الجغرافيا البشرية تعددًا فى مصادرها وأوسعها مجالًا وأبرزها وضوحًا للدارسين وأكثرها نفعًا. وتستمد الجغرافيا الاقتصادية جزءًا كبيرًا من موضوعاتها من عدة علوم طبيعية واجتماعية وأهم العلوم الطبيعية Physical Sciences التى تستعين بها هى المناخ والتربة والنبات والحيوان والجيولوجيا، ومن العلوم الاجتماعية Social Science تستعين بعلم السكان (الديموغرافيا) والاجتماع والتاريخ والسياسة والإحصاء، بالإضافة إلى علم الاقتصاد والعلوم المتصلة به كالتسويق والتجارة الخارجية، وهى علوم تركز دراستها على طرق الإنتاج وربحيتها والعوامل الاقتصادية المؤثرة فى الإنتاج وطرق تنظيم المشروعات وتمويلها، بالإضافة إلى دراستها للتجارة الدولية والأسعار وقوانين العرض والطلب وحسابات التكاليف والأرباح[1].

وتستفيد الجغرافيا الاقتصادية من المعلومات التى تحصل عليها من العلوم الأصولية السابق الإشارة إليها، وتستغلها دون الخروج عن الميدان الجغرافى فى معالجة موضوعاتها المتعددة بأسلوبها الخاص المتمثل فى توزيع ووصف وربط وتحليل الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج وتبادل واستهلاك الثروة.

وعلى هذا الأساس أصبحت الجغرافيا الاقتصادية فرعًا هامًا من فروع الدراسات الجغرافية ونظرًا لضخامة مادتها وتشعبها فقد أدى ذلك إلى تبنى بعض الجغرافيين فكرة اعتبارها قسمًا قائمًا بذاته جنبًا إلى جنب مع الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية، ومن أمثلة هؤلاء هارتسهون Hartshorne, R. الذى يرى أن الجغرافيا الاقتصادية تؤلف مع الجغرافيا الطبيعية الجزء الأكبر من علم الجغرافيا ككل[2].

---

(١) محمد خميس الزوكة: الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ٨.

(٢) على أحمد هارون: أسس الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ص ٢١ ـ ٢٦.

رابعًا: مجالات الجغرافيا الاقتصادية وفروعها

مجالات الجغرافيا الاقتصادية:

تهتم الجغرافيا الاقتصادية بدارسة الأنشطة الاقتصادية، ونعنى بالأنشطة الاقتصادية كل ما يشغل الإنسان فى العالم من إنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات ذات القيمة الاقتصادية.

وينحصر مجال الجغرافيا الاقتصادية فى الموضوعات الآتية:

[أ] الإنتاج: يعنى الإنتاج كل ما يبذله الإنسان من جهد عضلى أو ذهنى فى الحرف المختلفة التى يعمل بها لاستخراج وإنتاج الخامات سواء كانت غذائية مثل المحاصيل الزراعية الغذائية والأسماك، أو صناعية كالحديد والفحم والأخشاب والقطن والصوف.

ويمكن تقسيم الحرف الإنتاجية إلى أربع مجموعات رئيسية هى:

١ ـ الحرف الأولية أو البدائية Primary Sector:

وتشمل الحرف التى يمارسها الإنسان من أجل الحصول على حاجاته الأساسية من الخامات الأولية من الطبيعة وتتمثل فى الجمع والالتقاط والصيد وقطع الأشجار والزراعة والتعدين.

٢ ـ الحرف الثانوية Secondary Sector:

وتشمل الصناعات التحويلية والتى تعرف بأنها عملية تحويل المادة الخام من صورتها الأولية إلى شكل آخر يترتب عليه تغير فى استخدامها أوفى قيمتها، وبالتالى يتم زيادة القيمة الاقتصادية للسلعة بعد تغير شكلها.

٣ ـ الحرف الثلاثية Tertiary Sector:

وهى تشمل الخدمات المتعددة مثل الإصلاح والصيانة والتأمين والتجارة والتوزيع والإدارة والنقل والمواصلات، وهى خدمات تلعب دورًا رئيسيًا فى العمليات الإنتاجية المختلفة.

٤ ـ حرف المرتبة الرابعة Quaternary Sector:

وتشمل قطاع المعلومات خاصة تكنولوجيا الحاسب الآلى وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وشبكة الألياف الضوئية والفاكس والتلكس.

وتجدر الإشارة إلى أن التصنيف الدولى الموحد للأنشطة الاقتصادية International Standard Classification for all Economic Activities. قد قسم الحرف إلى تسعة أقسام فرعية رئيسية هى:

١ ـ الزراعة والغابات وصيد البر والبحر.

٢ ـ استغلال المناجم والمحاجر.

٣ ـ الصناعات التحويلية.

٤ ـ الكهرباء والغاز والمياه.

٥ ـ التشييد والبناء.

٦ ـ التجارة والمطاعم والفنادق.

٧ ـ النقل والمواصلات والتخزين.

٨ ـ خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية.

٩ ـ أنشطة غير كاملة التوصيف.

[ب] التبادل Exchange:

يتمثل هذا القسم فى تبادل السلع المختلفة والخدمات بين الأفراد والجماعات ويتوقف التبادل إلى حد كبير على حركة التجارة الدولية التى ازداد حجمها وتعددت نوعيتها فى العصر الحديث تبعًا لتعدد احتياجات الإنسان وتعقدها ولانتشار مبدأ التخصص فى الإنتاج وتبادل السلع يزيد قيمتها.

ويشمل التبادل جانبان:

الجانب الأول: تغير الموقع والذى عن طريقة يتم رفع قيمة السلعة من خلال تغير مكان استخدامها بواسطة وسائل النقل المختلفة وتوفير حاجة السكان من السلع والخدمات عن طريق نقلهم وتغير أماكنهم.

الجانب الثانى: تغير الملكية حث يتم من خلالها رفع قيمة السلعة عن طريق تغير ملكيتها أى تجارة الجملة وتجارة التجزئة.

وتتناول الجغرافيا الاقتصادية التجارة على أنها أحد موضوعات النشاط

obeikandl.com

الاقتصادى وليست عاملًا رئيسيًا من عوامل الإنتاج؛ لذا تكون التجارة فى العادة جزءً مكملًا للدراسة فى الجغرافيا الاقتصادية، حيث تظهر العلاقات المتبادلة بين الأقاليم الاقتصادية المختلفة سواء على مستوى الدول أو القارات.

[ج] الاستهلاك Consumption:

يمثل الاستهلاك المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل النشاط الاقتصادى، ويقصد بالاستهلاك الأنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات مباشرة

أنواع الاستهلاك:

١ ـ **الاستهلاك الخاص أو الفردى:** وهو إنفاق الفرد للحصول على السلع والخدمات وإشباع حاجاته الفردية.

٢ ـ **الاستهلاك العام:** وهو ما تنفقه الدولة بقصد شراء العديد من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الاجتماعية مثل خدمات التعليم والصحة والمرافق العامة والأمن.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القسم من أقسام النشاط الاقتصادى لايدرس بمفردة فى الجغرافيا الاقتصادية، وخاصة أنه يمثل ميدانا لدراسة العديد من العلوم الاقتصادية.

فروع الجغرافيا الاقتصادية:

تعددت موضوعات الجغرافيا الاقتصادية بحيث أصبحت تشمل العديد من الفروع والتى أهمها:

١ ـ جغرافية الزراعة Agriculture of Geography

٢ ـ جغرافية الصناعة Geography of Industry

٣ ـ جغرافية الإنتاج المعدنى Geography of Mineral production

٤ ـ جغرافية النقل Geography of Transportation

٥ ـ جغرافية التسويق Geography of Marketing

٦ ـ جغرافية الطاقة Geography of Energy

٧ ـ جغرافية استخدم الأرض Geography of Land use

٨ ـ جغرافية الموارد الاقتصادية Geography of Economic Resources

٩ ـ جغرافية السياحة Geography of Tourism

١٠ ـ جغرافية الخدمات Geography of Services

١١ ـ جغرافية الاستهلاك Geography of Consumption

١٢ ـ جغرافية القوى العاملة Geography of Labour Force

١٣ ـ جغرافية التجارة الدولية Geography of International Trade

١٤ ـ جغرافية البنية الأساسية Geography of Infrastructure

١٥ ـ الجغرافيا الاقتصادية للتعليم Economic Geography of Education

١٦ ـ جغرافية الترويح Geography of Recreation

١٧ ـ جغرافية الاتصالات السلكية واللاسلكية Geography of Tele – Commu-nications

١٨ ـ جغرافية النقل الحضرى Geography of Urban Transportation

خامسًا: مناهج الدراسة فى الجغرافيا الاقتصادية

اختلف دارسو الجغرافيا الاقتصادية فى تحديد مناهج الدراسة فيها نظرًا لتعدد موضوعاتها وتشعبها واعتمادها على الكثير من دراسات العلوم الأخرى، حيث اعتبرها بعض الجغرافيون ـ قسمًا جغرافيا قائمًا بذاته يقف جنبًا إلى جنب مع الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية، ومن أمثلة هؤلاء هارتسهورن الذى يرى أن الجغرافيا الاقتصادية تؤلف مع الجغرافيا الطبيعية الجزء الأكبر من علم الجغرافيا ككل. ويوجد عدة مناهج تتناول الجغرافيا الاقتصادية بالعرض والتحليل، ولكل منهج بعض المزايا والعيوب، ولا يعكس تعدد هذه المناهج بالضرورة صعوبة البحث فى الجغرافيا الاقتصادية بقدر ما يعكس رغبة البعض فى إتباع منهج معين يفى بالغرض الأساسى من الدراسة.

ويمكن تقسيم مناهج الدراسة فى الجغرافية الاقتصادية إلى خمسة مناهج رئيسية هى.

١ ـ المنهج الإقليمى

obeikandl.com

٢ ـ المنهج المحصولى

٣ ـ المنهج الحرفى

٤ ـ المنهج الأصولى

٥ ـ المنهج الوظيفى.

وفيها يلى دارسة لهذه المناهج:

١ ـ المنهج الإقليمى Regional Approach:

يتناول هذا المنهج دراسة الظروف الطبيعية والبشرية العامة التى تميز إقليم من الأقاليم داخل قارة من القارات، أو دولة من الدول، وكيف تظهر هذه الظروف فى صورة مختلفة، كما يتناول دراسة صور النشاط الاقتصادى بأنواعه المختلفة داخل الإقليم فيدرس الإنتاج الزراعى والحيوانى والثروة المائية والمعدنية والصناعية والنقل والتجارة، وتنتهى فى النهاية إلى تصور الشخصية الاقتصادية أو البعد الاقتصادى فى شخصية هذا الإقليم، ومقارنة هذه الصورة الاقتصادية بمناطق أخرى من العالم لتحديد أين يقف هذا الإقليم فى الإطار العالمى الكامل.

ومن أمثلة هذه الأقاليم الاقتصادية أو إقليم الشرق الأوسط أو غرب أوروبا أو جنوب شرق آسيا ووادى النيل والدلتا وشبه جزيرة سيناء والواحات فى مصر.

ويهدف هذا المنهج إلى إعطاء صورة واضحة وكاملة عن النشاط الاقتصادى فى إقليم ما على مستوى القارة أو الدولة وهذا يفيد المخططين فى تحديد الوضع الاقتصادى للإقليم.

ويواجه هذا المنهج العديد من الصعوبات ومنها صعوبة تقسيم الأقاليم الاقتصادية وعدم وضوح وتباين معظمها فحدود الأقاليم الاقتصادية غير واضحة فقد تكون طبيعية أو بشرية، وإن كانت الأسس الطبيعية هى المتبعة فى تقسيم الأقاليم وخاصة المناخية منها.

وتتعدد العوامل الجغرافية التى تؤثر فى النشاط الاقتصادى على مستوى الإقليم الاقتصادى الواحد تبعًا لنوع النشاط فنجد أن المناخ هو العامل الأساسى فى النشاط الزراعى والرعوى والغابى، فى حين نجد أن التركيب الجيولوجى هو المتحكم فى النشاط التعدينى.

٢ ـ المنهج المحصولى أو السلعى Commodity Approach:

يعتبر هذا المنهج من أكثر مناهج الدراسة فى الجغرافيا الاقتصادية استخدامًا وشيوعًا، نظرًا لوضوح تقسيماته وسهولتها. حيث يتناول دراسة المحاصيل الزراعية أو المعادن المختلفة، ويبدأ بتعريف المحصول وطبيعته، والعوامل الجغرافية المختلفة اللازمة لإنتاجه، ثم تطبق هذه الشروط على جهات العالم المختلفة لمعرفة أنسبها إنتاجًا، كما يوضح بعد ذلك مركز الإقليم فى إنتاج المحصول المعين، مع تتبع مراحل الإنتاج والنقل والتسويق والاستهلاك.

٣ ـ المنهج الحرفى Occupational Approach:

يعتمد هذا المنهج على أساس تقسيم النشاط الاقتصادى إلى مجموعة من الحرف، حيث تعتبر هذه الحرف انعكاسًا للعوامل المتباينة من طبيعية وبشرية.

وتشمل هذه الحرف الجمع والالتقاط والصيد والرعى والزراعة والتعدين والصناعة والنقل والتجارة والخدمات والحرف المختلفة.

وقد سبق أن قسمت الحرف البشرية إلى حرف أولية وثانوية وحرف مرتبة ثالثة وحرف مرتبة رابعة. وتتميز أنواع الحرف التى يمارسها البشر بتنوعها الكبير فى أنحاء العالم ليست فيما بينهما وحسب ولكن داخل كل نوع منها تبعًا لتباين المستويات الحضارية للبشر.

ويتميز هذا المنهج بشموله وعموميته عن المنهج المحصولى رغم تشابههما إلى حد كبير، كما أنه يتفادى تكرار الحقائق المتشابهة عن الأقاليم الاقتصادية كما يحدث عند اتباع المنهج الإقليمى.

٤ ـ المنهج الأصولى Principle Approach:

يعتمد هذا المنهج فى دراسته للنشاط الاقتصادى على أساس تناول العوامل الجغرافية المتعددة التى تؤثر فى عمليات الإنتاج المختلفة سواء كانت عوامل طبيعية أو بشرية للوقوف على مدى تحكم هذه العوامل فى عمليات النشاط الاقتصادى.

وتشمل العوامل الطبيعية: السطح والتركيب الجيولوجى والمناخ والتربة وموارد المياه، أما العوامل البشرية فتشمل السكان من حيث كثافتهم ومعدل نموهم والمستوى الثقافى والحضارى لهم.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المنهج نادرًا ما يتم تناوله بمفرده فى دراسة الجغرافيا الاقتصادية بل يكون عادة مقدمة لهذه الدارسة حيث توضح العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية التى تؤثر فى الإنتاج، وتظهر عوامل توطن بعض الأنشطة الاقتصادية فى مناطق محددة، لذا يكاد لا يخلوا مؤلف فى الجغرافيا الاقتصادية من هذا المنهج الأصولى.

٥ ـ المنهج الوظيفى Functional Approach:

يعد هذا المنهج أحدث المناهج فى دراسة الجغرافية الاقتصادية، حث يهدف إلى دراسة التركيب الوظيفى للنشاط الاقتصادى الذى يختلف من مجتمع لآخر، ومن فترة لأخرى؛ تبعًا لاختلاف النشاط البشرى والتطور التاريخى.

ففى المجتمعات الزراعية البدائية يهدف الإنتاج إلى الاكتفاء الذاتى، أما فى المجتمعات الزراعية المتقدمة تتعقد الوظائف الاقتصادية (الإنتاج والتجارة والتسويق)، وتتعقد بصورة أكبر فى المجتمعات الصناعية الأكثر تقدمًا.

ويتكون التركيب الوظيفى لأى نشاط اقتصادى من ثلاثة عناصر رئيسية هى:

(أ) نظام ملكية وحدة الإنتاج: حيث تختلف وظيفة وحدة الإنتاج فيها للتطور التاريخى والتباين المكانى. فقد تكون صغيرة ملك للفرد، أو كبيرة ملكا للدولة، أو مملوكة ملكية جامعة.

(ب) أدوات الإنتاج: وهى تتراوح بين أدوات بسيطة أو آلية متقدمة.

(ج) مستوى نوعية العمالة: حيث يختلف هذا المستوى من مجتمع إلى آخر ما بين العمالة اليدوية أو العمالة الماهرة المتخصصة فى نوع معين من النشاط الاقتصادى، ويرتبط بمستوى العمالة كمية ونوع الإنتاج هل هو بهدف الاكتفاء الذاتى أم لهدف التصدير للخارج.

سادسًا: الموارد الاقتصادية Economic Resources

مفهوم الموارد وطبيعتها:

تعرف الموارد بأنها كل الهبات أو المنح أو الأصول أو الكنوز التى تحتوى ثروة،

ويمكن أن تتحول بالمجهود البشرى من مجرد محتوى ثروة إلى ثروة فعلية فى شكل سلع أو خدمات.

وينبغى التمييز بين المصدر Source فهو ثروة كامنة لم يعرف الإنسان أهميتها بعد ولا كيفية تطويعها واستغلالها لما فيه نفعه، بل وربما لا يكون الإنسان على علم بوجودها أصلًا.

أما المورد Resource فهو مصدر معروف لثروة اكتشف الإنسان أهميتها وفطن ذهنه لتطوير أساليب فنية تمكنه من استغلالها لنفعه.

وينبغى توافر شرطين فى المورد هما[1]:

(أ) أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التى تسمح باستخراجه واستخدامه.

(ب) أن يوجد طلب على المورد ذاته أو على الخدمات التى ينتجها.

وإذا غاب أحد الشرطين فإن الشيء المادى لا يكون له قيمة كمورد، وهكذا فإن قدرة الإنسان ومهارته وحاجته هى التى تجعل لشيء معين دون آخر قيمة وليس مجرد الوجود المادى لهذا الشيء.

ويعرف زيمرمان Zimmerman الموارد بأنها: «الوظيفة أو العمليات التى يقوم بها الإنسان لبلوغ غاية معينة أو لإشباع حاجة»[2].

وخلاصة القول: إن الموارد الاقتصادية تبحث وتدرس العلاقة بين الإنسان منا ناحية وبيئته الطبيعية والاجتماعية من ناحية أخرى، وذلك من خلال نشاط الإنسان الذى يهدف إلى إنتاج الموارد والخدمات المختلفة حتى يؤدى إلى تحقيق أو زيادة المنفعة.

ويرى زيمرمان Zimmerman بأن الكون بلا إنسان يعتبر خاليًا من الموارد وذلك لأن الموارد مقترنة بالإنسان وحاجاته.

ويتوقف تقدم الإنسان وتطوره بشكل أساسى على الموارد الطبيعية وعلى

---

(١) أحمد مندور، أحمد رمضان: اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، بيروت ١٩٩٠، ص ص٢٧-٢٨.

(2) Zimmerman, E. W, World Resources and Industries, New york, 1961, p.7.

obeikandl.com

المصادر الكامنة فى الطبيعة، والتى يتوقف اكتشافها واستغلالها على مدى مهارة الإنسان وتقدمه الحضارى.

وبوجهٍ عام يمكن القول بأن الإنسان استطاع استغلال قدرته العقلية وامتيازه الطبيعى فى تطوير أنشطته الإنتاجية بحيث مكنته من استغلال منح الطبيعة من صخور ومعادن وطاقة وتربة وماء وحيوان ونبات طبيعى لإشباع حاجاته المتعددة.

ولم يتوقف جهد الإنسان عند حد استغلال منح الطبيعة بل تعداه إلى إثراء هذه الموارد الطبيعية يستثنى من ذلك الموارد المعدنية التى لا تستطيع الإنسان تنميتها لأنها لا تتجدد وهى جديرة حقًا بأن تسمى الموارد الطبيعة[١] فاستطاع توسيع المساحات المزروعة بقطع الغابات وتحويلها إلى أراضى زراعية، كما استطاع استصلاح مساحات كبيرة من الأراضى البور وتجفيف مساحات من المستنقعات والبحيرات واستزراع أراضيها، كما عمل على زيادة القدرة الإنتاجية التربة الزراعية بتحسين خواصها الطبيعية والكيميائية باستخدام المخصبات المختلفة، وقاوم الإنسان القيود التى فرضتها الطبيعية فاستطاع التخلص إلى حد ما من قيود العناصر المناخية باستنباط العديد من فصائل المحاصيل التى يمكن زراعتها فى الأقاليم المناخية المتباينة، كما استطاع التغلب على السلاسل الجبلية شاهقة الارتفاع كعائق فى سبيل انتقاله من مكان لأخر عن طريق حفر الإنفاق. وأخيرًا فإن سد احتياجات الإنسان، وتحقيق رغباته المتعددة فى الحياة لا يتحقق بدون تطوير وظائفه وتعدد قدراته فى استغلال عناصر البيئة الطبيعية، وهذا يتوقف أساسًا على مستواه الحضارى ومعرفته[٢].

خصائص الموارد الطبيعية: تتميز الموارد الطبيعية بعدة خصائص أهمها.

١ ـ الندرة Scarcity:

تتسم الموارد فى معظمها بالندرة النسبية لزيادة الطلب عليها الناتج عن الزيادة المطردة فى عدد السكان من جهة، وزيادة الاستهلاك الناتجة عن ارتفاع مستوى المعيشة من جهة أخرى.

---

(١) نصر السيد نصر: قواعد الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٩٦٤، ص ٣٤.

(٢) محمد خميس الزوكة، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧ ـ ٢٨.

وقد تحدث ندرة فى الموارد لأسباب سياسية أو عسكرية، لذلك ينبغى البحث عن حلول لمواجهة هذه الندرة من خلال البحث عن المعادن ومصادر الطاقة، واستصلاح الأراضى الزراعية، وإنشاء العديد من مشاريع التنمية، وهذا يتطلب ضرورة استخدام تكنولوجيا متقدمة ورأس مال كبير.

٢ ـ عدم التكافؤ فى التوزيع: تتسم الموارد الطبيعية بعدم تكافؤ توزيعها الجغرافى على سطح الأرض، حيث توجد مناطق غنية بالموارد الطبيعية، وأخرى فقيرة، وثالثة تنعدم فيها هذه الموارد.

٣ ـ ديناميكية الموارد Dynamic of Resources: تتصف الموارد بأنها ذات أهمية متغيرة عبر الزمان، وذلك فى ضوء الاكتشافات العلمية الحديثة، وتطور التكنولوجيا فى مختلف المجالات، ويرتبط بذلك تطور عادات وتقاليد المجتمع الذى يعيش فيه الإنسان ويتأثر به.

وقد انعكس ذلك على مطالب الإنسان واحتياجاته، فعلى الرغم أن معطيات الطبيعة ثابتة، إلا أن الموارد متغيرة بلا حدود فتاريخ استخدام الإنسان للموارد هو سلسلة متصلة من الاكتشافات، ومن هنا تختلف الأهمية النسبية للموارد من مجتمع لآخر، فقد يوجد موردًا له قيمة كبيرة فى مجتمع ما قد يكون غير ذلك فى مجتمع لآخر.

تصنيف الموارد: Classification of Resources

تختلف الموارد من حيث أصلها، وقد اختلفت الآراء حول موضوع تصنيف الموارد؛ وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات والتى أهمها:

حسب طبيعتها وأصلها: ويعتبر هذا النوع من التصنيف أكثر أنواع التصنيفات انتشارًا واستخدامًا:

أ) الموارد الطبيعية: تتمثل فى العناصر الرئيسية للبيئة الطبيعية وهى التى وجدت بدون تدخل الإنسان فى وجودها، ومن أمثلتها مظاهر السطح والتربة والنبات الطبيعى والحيوان البرى والموارد المائية والثروة المعدنية وغيرها.

ب) الموارد البشرية: ويقصد بالموارد البشرية الإنسان فهو المحرك الرئيسى

لعمليات الإنتاج، كما أنه فى نفس الوقت هو المستهلك، ويتوقف استغلال الموارد الطبيعية على قدرة الإنسان على الابتكار، وتطوير الموارد، ومن هنا كان التداخل بين هذين النوعين من الموارد.

ج) الموارد الحضارية أو رأس المال: ويرتبط هذا النوع من الموارد ارتباطًا وثيقًا بالعلاقة بين النوعين السابقين؛ لأن رأس المال ما هو إلا نتاج عمل الإنسان، واستخدامه للموارد الطبيعية.

كما يقصد بالموارد الحضارية أيضًا معرفة الإنسان[1] وآلاته وتنظيماته وابتكاراته فى مجالات الإنتاج المختلفة، وتقدمه الحضارى الذى زاد من قدرته على استغلال الموارد الطبيعية.

حسب التوزيع الجغرافى: حيث تقسم الموارد على أساس توزيعها الجغرافى إلى:

أ) موارد واسعة الانتشار: وهى التى توجد بوفرة فى كل مكان، ويستطيع الإنسان أن يحصل عليها بدون أى جهد مثل الأكسجين وأشعة الشمس والماء.

ب) موارد متوسطة الانتشار: ويتوفر هذا النوع من الموارد فى أنحاء كثيرة من العالم، إلا أن وجودها يختلف من حيث أهميتها النسبية من منطقة إلى أخرى، ومن أمثلتها: التربة الزراعية، والغطاء النباتى والغابات والمراعى والثروة السمكية.

ج) موارد محدودة الانتشار: ويندرج تحت هذا النوع من الموارد معظم المعادن ومصادر الطاقة كالبترول فى الدول العربية، والغاز الطبيعى فى دول غرب أوربا.

د) موارد محدودة الانتشار جدًا: مثل تركز الماس فى جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقًا) وجمهورية جنوب أفريقيا والزئبق فى إسبانيا، والنيكل فى كندا والنترات فى شيلى.

---

(١) يعتبر زيمرمان Zimmerman المعرفة أهم الموارد الحضارية وأعظمها أثرًا، لذلك أطلق عليها اسم أم الموارد بمختلف أقسامها. راجع: Zimmerman, E. W. op. cit., p. 10.

٣ ـ حسب طبيعة تكوينها ونشأتها:

أ ـ موارد عضوية النشأة: Organic

وتشمل النباتات الطبيعية كالغابات والمراعى والحشائش، والثروة الحيوانية والثروة السمكية، ويندرج تحت هذا القسم بعض مصادر الطاقة من أصل عضوى مثل البترول والفحم.

ب) موارد غير عضوية النشأة:Inorganic

مثل الماء والهواء ومعظم المعادن كالنحاس والحديد والبوكسيت والقصدير وأحجار البناء والأملاح.

ج) موارد مختلطة النشأة: Mixed

وهى التى تتكون من موارد عضوية وأخرى غير عضوية مثل التربة والتى تكونت نتيجة مواد غير عضوية أصلها ناتج عن تفتت الصخور غير العضوية وبقايا الكائنات الحية المتحللة والتى اختلطت بذرات التربة الزراعية[١].

٤ ـ حسب التجدد والاستمرار:

أ) موارد متجددة:Renewable Resources

وهى الموارد التى لا تنفذ حيث تتجدد باستمرار، إما لطبيعتها الخاصة مثل عناصر الغلاف الجوى، وإما لتنظيم الإنسان عمليات تجديدها واستغلالها كالماء والتربة والغطاء النباتى والثروة الحيوانية.

ب) موارد غير متجددة Non - Renewable Resources

وهى الموارد القابلة للنفاد إما لأنها لا تتجدد بطبيعتها، وإما لإهمال الإنسان واسرافه فى استنزافها، وتشمل هذه الموارد الثروة المعدنية.

٥ ـ على أساس نوع الملكية: وتنقسم إلى[٢]:

أ) موارد فردية أو شخصية: وتشمل الممتلكات الحالية للفرد مثل رأس

(١) على هارون، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

(٢) محمد مرس الحريرى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٦ ـ ٤٧.

المال والأرض والمبانى، وكذلك صفاته الشخصية مثل الأخلاق والمعارف والمهارات.

ب) موارد قومية: وتشمل المرافق العامة مثل المطارات والسكك الحديدية والحدائق العامة وغيرها من المشروعات.

ج) موارد عالمية: وتشمل كل موارد العالم من الأشياء المادية وغير المادية النافعة للعالم والتى تؤدى إلى رفاهية الشعوب.

٦ ـ حسب مظهرها: وتنقسم إلى:

أ) موارد ملموسة: وهى التى يمكن تمييزها بالعين المجردة مثل المعادن والتربة والغابات الحيوانات.

ب) موارد غير ملموسة: وهى التى ظهرت نتيجة تطور الإنتاج وتقدمه، فلم يعد مفهوم الإنتاج هو خلق السلعة بل أصبح خلق المنفعة أو زيادتها، ومن أمثلتها السياسات الحكومية والصحة والحرية والخبرة.

٧ ـ حسب الوظيفة:

وتقسم إلى موارد غذائية مثل المنبهات وموارد الألياف وموارد الطاقة وموارد الزيوت.

٨ ـ حسب الحرفة:

وتنقسم إلى موارد زراعية ورعوية وصيد البر والبحر والتعدين والصناعة والخدمات والنقل والتجارة وغيرها.

obeikandl.com